

مرحلة التحضير

تتميز مرحلة التحضير بأنها المرحلة التي يقوم العمل فيها أساساً على تدبير (المستلزمات السلعية والخدمية والبشرية)، والسينمائية المتخصصة الازمة لإنتاج الفيلم الجديد بأفضل جودة ممكنة .

وبعبارة أخرى فإن مرحلة التحضير، هي المرحلة التي يصبح العمل فيها قد انتهى إذا ما تأكد تماماً وبشكل قطعي أنه قد تم تدبير كل صغيرة وكبيرة ، أي كافة المستلزمات المطلوبة على مستوى كل التخصصات السينمائية المشتركة في إنجاز الفيلم دون إغفال أي عنصر من هذه المستلزمات مهما كانت ضالته أو بساطته .

وفي الواقع فإن (مرحلة التحضير تعتبر من أهم وأخطر مراحل إنتاج الفيلم) السينمائي . لأنه يمكن أن يكون لها دورها الإيجابي الملحوظ على اقتصadiات الفيلم المزمع إنتاجه ، وذلك في حالة ما إذا أمكن إنجاز أعمال هذه المرحلة على أكمل وجه بأكبر درجة حرص على كفاءة الأداء بشكل منسق بحيث يسير العمل في أكثر من اتجاه في وقت واحد ، بمعنى أنه في نفس وقت تدبير متطلبات الديكور ومتابعة عمليات بناءه، يتم تجهيز احتياجات الملابس من خامات ، وتوكيل المتخصصين بتفاصيلها وتشطيبها ، كذلك يتم التعاقد على شراء المتطلبات الأخرى من الأفلام الخام والإكسسوارات المتخصصة وغيرها كالتعاقدات مع الفنانين والفنين ، وعمل الحجوزات الازمة لأماكن التصوير ، وكذلك للأجهزة والمعدات الازمة للتصوير ، والحصول على الموافقات والتصاريح الازمة للتصوير من الجهات المختصة ، وذلك بالدرجة التي تكفل تجهيز هذه المستلزمات على مستوى كل مهنة سينمائية، بأسلوب منظم ودقيق ويضمن عدم إغفال أية مفردة أو التهاون في مستوى مواصفات المستلزمات المحددة مسبقاً بدون إسراف في عنصر الوقت من خلال المتابعة الدقيقة والمستمرة لعمليات تدبير تفاصيل المستلزمات في توقيتها المناسب . مما سيؤدى إلى سهولة وإنسيابية العمل خلال مرحلة تصوير الفيلم دون أي عقبات أو اختناقات يتربى عليها خل، أو تعطيل ثم ارتباك في برنامج تصوير الفيلم مما يؤدى إلى ضياع الوقت ، وتضخم تكاليف إنتاج الفيلم .

من هنا تتضح أهمية مرحلة تحضير الفيلم ، والتي إذا أمكن إنجازها طبقاً للاعتبارات العلمية والعملية السليمة ستؤدي إلى ترشيد حقيقي وملحوظ في النفقات الإجمالية لإنتاج الفيلم ، لأن (السينما وقت وتكلفة)، فكلما زادت فترة تصوير الفيلم عن الوقت المحدد ببرنامج العمل ... فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة

تكاليف مرحلة التصوير عن التكاليف المقدرة لها مسبقاً من واقع الميزانية التقديرية المبدئية ، وذلك نتيجة للأعطال التي قد تترجم أثناء التصوير، مثلاً بسبب إغفال تدبير بعض المستلزمات أو استخراج بعض التصاريح . وما يترتب على ذلك من ارتفاع التكاليف الإجمالية لإنتاج الفيلم وذلك لطول مدة تصوير، وتشطيب الفيلم . كما سيؤدي أيضاً إلى زيادة مقدار الفوائد التي تراكم على سلف التوزيع التي تحصل عليها شركة الإنتاج السينمائي من الموزعين السينمائيين (الداخلي والخارجي) .

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن كل ما أنفق على الفيلم حتى تمام الانتهاء منه ، وقبل أن تبدأ عملية عرضه جماهيريا وتحقيقه للإيرادات يعتبر رأس مال مجمد ، فطول فترة إنتاج الفيلم أكثر من المدة الضرورية والمقدرة مقدماً دون أن يكون هناك مبرر ، إنما تكون نتيجة لبعض القصور في مرحلة التحضير. مما سيكون له أثره السلبي الكبير على اقتصاديات الفيلم .

الخطوات الإنتاجية أثناء مرحلة التحضير :

١. التعاقد على شراء سيناريو الفيلم :

في ضوء النتائج الإيجابية المتوقعة من مرحلة دراسة الجدوى المسبقة للفيلم، يتم التعاقد مع كاتب السيناريو على قيمة شراء السيناريو بمبلغ معين . ويقدم كاتب السيناريو تنازل لشركة الإنتاج عن حق استغلال هذا السيناريو فى إنتاج فيلم على أن يسجل هذا التنازل بالشهر العقاري ، ويتم سداد النسبة الكبرى من قيمة العقد لكاتب السيناريو ، على أن يؤجل سداد الجزء الباقي ، والذي يتبعه الآيقل عن ٣٠٪ من قيمة العقد ، نظير التعديلات التي قد يراها المخرج الذى سيرشح لإخراج الفيلم بعد الاستقرار على ترشيحه، وذلك فى ضوء الملاحظات، أو وجهة النظر بالنسبة لبعض المشاهد والتي يتم استعراضها بشكل تفصيلي وبفكر من ومستنير يهدف للصالح العام، وذلك خلال جلسات مناقشة السيناريو بين (المخرج والسيناريست)، ومدير الإنتاج .

وفي حالة حدوث خلافات أو تعارض فى وجهات النظر . يرفع الأمر بكل تفصيلاته ومبرراته (للمسئولين بشركة الإنتاج السينمائى) لاتخاذ ما يرونها ملائماً من قرارات يمكن أن تحسن هذه الخلافات، وتوفيق بين الرغبات المتعارضة بما فيه الصالح العام للعمل الفنى .

٢ - التعاقد مع مدير إنتاج الفيلم :

هناك عدة نظم للتعاقد مع مدير الإنتاج تتبعها شركات الإنتاج السينمائي وهي:

(أ) التعاقد مع مدير الإنتاج بنظام الأجر الشهري الشامل، والثابت :

يتلاءم تطبيق هذا النظام مع شركات الإنتاج السينمائي الكبيرة التي تنتج سنوياً كمّاً كبيراً من الأفلام ، فيمكنها تحقيق أقصى استفادة ممكنة من طاقات مدير الإنتاج المعينين لديها بشكل دائم . خاصة وأنهم يتقاضون أجور مرتفعة نظراً لكافئتهم المتميزة .

(ب) التعاقد مع مدير الإنتاج بنظام الأجر المتغير :

يقوم هذا النظام على أساس التعامل مع مدير الإنتاج، بأجر محدود نسبياً يحصل عليه شهريا ، ثم يتم التعاقد معه كلما أُسندت إليه إدارة إنتاج فيلم جديد ، على أن يحصل على ٥٪ فقط من قيمة العقد لأنّه معين بالشركة ويحصل على أجر شهري ثابت متوسط القيمة وذلك باعتباره من موظفيها .

(ج) التعاقد مع مدير الإنتاج بنظام الأجر بالقطعة : طبقاً لهذا النظام نجد أن شركات الإنتاج السينمائي تتعامل مع مجموعة معينة من مديري الإنتاج من خارج الشركة، من ذوى الكفاءة والخبرة المميزة والمشهودة على مستوى السوق السينمائية وذلك بنظام الأجر بالقطعة. أي التعاقد مع مدير الإنتاج الخارجي مع كل فيلم جديد تزعم الشركة الدخول فى إنتاجه... وغالباً ما تكون قيمة العقد مرتفعة نسبياً نظراً لتميزهم من واقع تجارب التعامل معهم فى أفلام سابقة .

٣- إبرام التعاقدات مع أعضاء الهيئة الفنية للفيلم :- التعاقد مع النجوم المرشحين لبطولة الفيلم .

- التعاقد مع ممثلى الأدوار الثانية بالفيلم .

- التعاقد مع أعضاء المهن السينمائية المختلفة على مستوى الفيلم :

الإخراج- التصوير- المونتاج البوزتيف- المونتاج النيجاتيف- مهندس الديكور- مهندس الصوت- مؤلف الموسيقى التصويرية- مصمم الملابس- مصمم الاستعراضات- مخرج المعارك- راقصي الاستعراضات- منسق المناظر- الريجسیر- الماكير- المصور الفوتوغرافي- الكوافير- ضارب الكلاكيت، وكذلك التعاقد مع مساعدى هذه المهن السينمائية الأساسية وغيرها .

٤- المعاقدة مع الشركات المستأئنة

٥- استئجار رصا ذكي لظهور من الجوانب المختصة مثل (الدراخنة، برتار، الادعاء والادمان) التي استقر عليها المزدوج وأهانتها.

٦. يُوكِّل مديري الاستئجار (اعداد الميزانية المقديرية لخاصة) بعد استئلاجه للثوثنات تفريع جيناريو لعنهم من طريق برضاوج لمراجحة للعنهم ومناقتها بمصر تفصيلي في صنوى الاستئجار يكُون تفريع الميناير للاغراض الانساحية التي اعدها مدير الاستئجار لجيناريو.

للوصول إلى انتقام مرضتوسيه يعبر عن التضليل الواقعية لاستئجار لعنهم بعيداً عن اي حمل من اعمال المبالغة او التغطيل وذلك لاستئجارها السلبية على اقتصاديات العنهم.

٧. التحقق بقدرها في بانه قد تم تدريب كافة المكلفين بالدعية والمحظمة المختصة لاستئجار لعنهم وبراتبها من شأنه المعاقدات المصووبة واجازة كافة البجهيزات ولامركزيات الازمة في الوقت وبالدقه، لمناسبه استعداداً لبرد الظهور في موعد محدد دون اي تراجع حفاظاً على اقتصاديات العنهم.